

بيان للقيادة الفلسطينية تحمّل فيه الحكومة الإسرائيلية مسؤولية العدوان الاستيطاني في رأس العمود في القدس غزة، 1997/9/18.* [مقتطفات]

[.....]

ثانياً: إن العدوان الاستيطاني السافر الذي قام به غلاة المستوطنين بدعم وتواطؤ من الحكومة الإسرائيلية والأحزاب اليمينية يشكل خرقاً خطيراً ومدمراً لعملية السلام، ولا يمكن القبول به ولا يمكن السكوت عليه، وجماهير القدس الصامدة ستقاوم هذا العدوان الاستيطاني، حتى يخرج المستوطنون من رأس العمود، سواء أكانوا مستوطنين متطرفين أو من المتدينين المسلحين، وقد جيء بهم الآن لتحويل منطقة رأس العمود إلى مستوطنة إسرائيلية وطرد سكانها بالسلاح والتهديد، وما حدث خلال الأيام الخمسة الماضية يكشف مدى التواطؤ بين أجهزة الحكومة الإسرائيلية وبين المستوطنين، ودون الحماية العسكرية من قوات الاحتلال من جيش وشرطة، ما كان يمكن بقاء المستوطنين ساعة واحدة في رأس العمود.

إن القيادة الفلسطينية تحمّل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية هذا العدوان الاستيطاني السافر والمدمر لعملية السلام، وكافة النتائج الأمنية المترتبة على هذا العدوان الاستيطاني. وفي الوقت الذي طلبت فيه السيدة أولبرايت من الحكومة الإسرائيلية وقف الأعمال الأحادية وعلى رأسها الاستيطان، أقدمت هذه الحكومة على تقديم ردها على أولبرايت بهذا العمل الاستيطاني في قلب القدس، لتقطيع أوصال القدس الشرقية وعزلها وتهويدها تحت ضغط السلاح والاحتلال.

ثالثاً: إن الجريمة الاستيطانية في رأس العمود فضحت الحكومة الإسرائيلية وادعاءاتها الزائفة حول التزامها بالسلام وعملية السلام بهذا التواطؤ المكشوف مع المستوطنين كما أعلن المستوطنون أنفسهم بأن مكتب رئيس الحكومة وقيادة الشرطة كانت على علم مسبق بعملية الاستيطان في رأس العمود وكيف يمكن بعد هذا العدوان الاستيطاني في القدس الشريف الحديث عن الأمن والاستقرار، إن الأمن لا يمكن أن يتحقق في ظل الاستيطان بعد أن أدى هذا العدوان الاستيطاني إلى هذا التوتر الشامل في أوساط الشعب الفلسطيني وكيف تعجز الحكومة الإسرائيلية عن رؤية الخطر على الأمن والنظام العام الذي يمثله هذا العدوان الاستيطاني في رأس العمود وحركة الاحتجاج الجماهيري لم تتوقف منذ اللحظة التي وصل فيها المستوطنون بحماية الشرطة الإسرائيلية إلى البيوت الثلاثة في رأس العمود وحتى بعد أن وقعت الاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الاحتلال وسقط عدد من الجرحى الفلسطينيين.

وفي هذا الإطار تؤكد القيادة أن هذه الأعمال العدوانية الأحادية الجانب هي السبب الرئيسي في أعمال العنف وفقدان الأمن وبدون إقلاع الحكومة الإسرائيلية عن هذه السياسة الاستيطانية العدوانية والمخالفة

*"القدس"، 1997/9/19.

للاتفاقات فإن الاستقرار لن يتحقق ولا يمكن خلق الأجواء التي توفر الأمن للجانبين وتجعل التنسيق الأمني ووظيفته في خدمة عملية السلام وليس في خدمة الاستيطان إن التنسيق الأمني الذي وافقنا على استثنائه لا يمكن أن يكون التزاماً من طرف واحد ولن يكون لهذا التنسيق أي فائدة ما لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بعملية السلام وبالاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

رابعاً: إن القيادة الفلسطينية التي نظرت بإيجابية لزيارة السيدة أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية وقررت إرسال وفدين فلسطينيين إلى واشنطن لمتابعة الحوار والاتصالات السياسية مع الإدارة الأميركية تعتبر تصرفات الحكومة الإسرائيلية رداً على دعوة أولبرايت بوقف الأعمال الأحادية الجانب وهي محاولة مكشوفة مفضوحة لتعطيل الدور الأميركي الذي أعلنت السيدة أولبرايت أنه يقوم على احترام وتنفيذ الاتفاقات وتنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام إن الحكومة الإسرائيلية تقوم بإحكام قبضة الاحتلال والاستيطان حول القدس الشريف وغيرها من أماكن الاستيطان لتضع الإدارة الأميركية ولقاءات واشنطن القادمة أمام الأمر الواقع الاستيطاني في القدس الشريف "الشرقية" والقيادة الفلسطينية تتوقع من الإدارة الأميركية ومن السيدة أولبرايت إذا أرادت للقاءات واشنطن أن تحقق النتائج المرجوة وللدور الأميركي أن يحتفظ بمصادقية أن تعلن بصراحة ووضوح أن الأعمال الأحادية الجانب هي أعمال غير شرعية ولاغية وأن القدس الشريف "الشرقية" هي أرض محتلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن 242 كما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك الالتزام بخطاب الضمان الأميركي من جيمس بيكر.

خامساً: تؤكد القيادة الفلسطينية أن حالة الحصار الشامل لا زالت مستمرة رغم الادعاءات الإسرائيلية.

وأن التضييق على الشعب الفلسطيني في كافة مجالات الحياة والعمل ما زال متواصلًا منذ الثلاثين من تموز [يوليو] الماضي. إن الشعب الفلسطيني يواجه منذ أكثر من خمسين يوماً حالة من الحصار الشامل المتواصل والمتصاعد لتركيبه لمخططات الاحتلال والاستيطان. وإن الحكومة الإسرائيلية التي ترفض تسديد الديون المترتبة عليها من المستحقات المالية الخاصة بالسلطة، تحاول ابتزاز شعبنا وسلطتنا، ولكن ليعلم الجميع أن الشعب الفلسطيني لن يرضخ للتبعية المالية أو الاقتصادية، وأن بصموده وصبره لا بد وأن يسقط محاولات التبعية الاقتصادية، والقيادة تدعو العالم إلى مؤازرة صمود شعبنا في وجه هذه السياسة الإسرائيلية الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني وضد اتفاقيات السلام الموقعة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx